كبار الشيوخ والمسؤولين في افتتاح دور الانعقاد

الوزيرتان ذكرى الرشيدي ورولا دشتي تدليان بصوتيهما

الصانع فاز بمنصب أمانة السر بعد منافسة مع الخرافي.. والحريجي تفوق على عاشور في انتخابات المراقب

المجلس يحيل مرسوم الهيئات الرياضية إلى اللجنة الاجتماعية والصحية

■ مشاكلنا تتطلب من الجميع مواجهة جادة وحاسمة لتوفير الحلول الجذرية وفي مقدمتها القضية الإسكانية

الخرافي يهنئ الصانع بمنصب أمانة السر

أجواء إيجابية في جلسة الافتتاح

■ سنتولى المبادرة إلى إعداد أدوات الإصلاح وآلياته الهادفة إلى الارتقاء بأداء الجهاز التنفيذي

كما انه طريق طويل وشاق يتطلب الارادة الصلبة والعزم الأكيد والجهود المخلصة والكثير من التضحيات، إنه عمل تتكامل فيه الجهود والطاقات وتشترك به كافة شرائح المجتمع واطرافه مؤسسات وأفراد وكذلك فإنه عملية قوامها العدل والمساواة ودولة القانون والمؤسسات يتم من خلالها تطوير خططنا وبرامجنا وتفعيل أدواتنا ووسائلنا وتنمية قدراتنا وإمكاناتنا وإصلاح مؤسساتنا وأجهزتنا ورفع كفاءة وقدرات كوادرنا البشرية وغني عن البيان بأن الإصلاح لا يتحقق دون نظام قضائي عادل ونحمد الله تعالى على ما يتمتع به قضاؤنا من كفاءة وعدالة ونزاهة وهو مرجعنا ومحط احترام واعتزاز الجميع وفي هذا الصدد فإن الحكومة تؤكد على جملة من الحقائق يمكن إيجازها بالآتي:

اولا: إن الحكومة وهي تدرك جيدا ما تحمله المرحلة المقبلة من اعباء فإنها تمد يدها بقلب مفتوح ووعي مستنير إلى مجلسكم الموقر لتفعيل التعاون المثمر معه تعزيزا للانجاز في مختلف الميادين وعلى أساس علاقة تكاملية لا تنافسية وفي هذا المقام فإنني أؤكد لكم بأن الحكومة لم ولن تدخر جهدا لتوفير كافة السبل لمجلسكم الموقر حتى يؤدي دوره التشريعي والرقابي المنشود ويمارس التزاماته الدستورية على الوجه الأكمل وذلك ضمن إطار الدستور والقانون وفقا للاختصاصات المنوطة بكل سلطة دون تدخل أو تجاوز لحدود أي منها على الأخرى.

ثانيا: إن الحكومة ترحب دائما بكل توجه إيجابي أو نقد موضوعي بناء، وتحرص على العمل معكم من اجل إحداث النقلة النوعية المطلوبة لتفعيل الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرار وتحمل التبعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

■ الصانع: أقدر كل من أعاد الثقة بي في هذا المنصب ومن أعفاني من تحمل المسؤولية

ورائدنا جميعاً في ذلك أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلسكم الموقر والتقاليد والأعراف البرلمانية الصحيحة وبما يكرس دولة القانون والمؤسسات التي نطمح إليها وانه يجب على الجميع دائما إجراء المراجعة الموضوعية والتقويمية لمجريات الأمور التي تجري في الساحة المحلية وذلك في إطار رؤية وطنية جامعة وآليات عمل مشترك نتعاون على ترسيخ دعائمها.

ثالثا: لقد عبر الشعب الكويتي في الكثير من المناسبات عن تطلعاته وطموحاته في معالجة العديد من القضايا المجتمعية ومنها ما يشكل أولويات عاجلة تنتظر منا جميعا مواجهة جادة وحاسمة لتوفير الحلول الجذرية المطلوبة لهذه القضايا ويأتي في مقدمتها القضية الإسكانية باعتبارها أهم مقومات الاستقرار للأسرة الكويتية وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية ولا شك أن تحقيق هذه الحلول الجذرية يتطلب أول ما يتطلب إجراء تنفيذيا فعالا ينطلق من وضوح الرؤية في سلامة التشخيص وجراة القرار وحسن التنفيذ وشفافيته وهو ما تحرص الحكومة على تجسيده في برنامج عملها ليكون نهجا جديدا في الممارسة التنفيذية وهذا النهج يتطلب بالمقابل ممارسة برلمانية متفهمة وسليمة وفعالة تنطلق من التنسيق المستمر والتشاور الايجابي لتحديد الأولويات والأساليب والغايات مع العمل المتواصل في إطار من الحرص على تحقيق المصلحة العامة أولا وأخيرا.

رابعا: وسعيا لتامين مقومات الإصلاح وتجسيدا للقدوة الصالحة ونظرا لما يمثله الجهاز التنفيذي للدولة من أهمية خاصة في عملية الإصلاح والبناء باعتباره الذراع المحركة للتنمية لذا فإن الحكومة ستتولى المبادرة إلى إعداد أدوات الإصلاح وآلياته الهادفة إلى الارتقاء بأداء الجهاز التنفيذي للدولة وضمان حسن تنفيذ هذه الأدوات والالتزام بها وتتمثل في المعايير الواضحة لقياس الأداء والآليات الفعالة للمتابعة والتقويم وأدوات المحاسبة الجادة التي تكرس الثواب والعقاب وتشجع الإبداع والانضباط وتكافؤ الفرص وبرامج عملية مدروسة للتدريب المستمر أثناء الخدمة لمختلف المستويات الإدارية وعلى الأخص المستويات القيادية التي تقود العمل ليكون اجتيازها شرطا للتعيين في تلك الوظائف والتجديد والترقية.

كما يجري العمل على اختصار الدورة المستندية لإعداد المشروعات وانجازها بعد أن أصبحت هذه الإجراءات وتعقيداتها حجر عثرة أمام تنفيذ تلك المشروعات في مواعيدها المحددة على أن ذلك كله سيكون وفق ركائز ثابتة تستهدف تفعيل واحترام الدور المسؤول للجهات الرقابية والالتزام بأحكام القانون والمحافظة على المال العام وتجسيد الشفافية الكاملة في كافة الإجراءات بما يؤدي إلى تسريع الإنجاز وتعظيمه وتحقيق غاياته ولاشك في أن كل ذلك لن يتحقق إلا بتعاون مثمر وجاد مع مجلسكم الموقر.

خامسا: أخذا في الاعتبار تنفيذ مضامين النطق السامي والخطاب الاميري في افتتاح دور الانعقاد الأول لمجلسكم الموقر فيما يخص برنامج عمل الحكومة وبجسبان أنه مشروع يستهدف الإصلاح الشامل وتفعيل التنمية المستدامة وتحقيق مصلحة الوطن والمواطنين حاضرا ومستقبلا بما يراعي التوازن بين الطموحات والإمكانات والالتزام بالواقعية التي تكفل تنفيذ مكوناته ويجسد المسؤولية تجاه الالتزام بالبرنامج الزمني المحدد للتنفيذ مع تفعيل المحاسبة الجادة إزاء أي تقصير او تهاون وفي هذا الإطار فإن احترام الحكومة للمجلس وتقدير اهمية هذا الموضوع يستوجبان التركيز على جوهر المادة «98» من الدستور ومضمونها ومقاصدها أكثر من ظاهرها مراعاة للواقع السياسي العملي إذ لن يكون مجديا الالتزام بتقديم الحكومة لبرنامج عمل منقوص لا يحقق الغاية منه. وإذا كان الإصلاح الشامل هدفا أساسيا فإن عجلة الحياة لن تتوقف حتى تكتمل جميع مراحل الإصلاح بل إن العمل سيسير في خطين متوازيين متكاملين لإنجاز ما يمكن إنجازه من المشروعات والحلول للقضايا والمشكلات التي تهم المواطنين ومصالحهم.

وفي هذا الخصوص فقد أرسلت الحكومة مؤخرا لمجلسكم الموقر برنامج عملها للفترة المقبلة متضمنا الخطوط العريضة والتوجهات والقضايا الرئيسية والأولويات التي تراها الحكومة كما ستوافيكم الحكومة أيضا خلال الشهر القادم بمشروع قانون في شأن الخطة السنوية 2014/2013 شاملة الجوانب التفصيلية المتعلقة بتنفيذ مضامين برنامج عمل الحكومة والتفاصيل الإجرائية ومتطلباتها المالية والتشريعية وغيرها إلى جانب البرامج الزمنية للتنفيذ كما ستوافيكم الحكومة أيضا في وقت لاحق بمشروع قانون بشأن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل وذلك بالاتساق والتكامل مع ما تضمنه برنامج عمل الحكومة والخطة السنوية وذلك للوقوف على ملاحظات الأخوة الأعضاء ومرئياتهم باعتبارهم شركاء في المسؤولية والإنجاز.

إننا أيها الاخوة نمر بفترة مصيرية بكل المقاييس نواجه فيها تحديات كبيرة في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي وذلك في ظل مخاض ومتغيرات متسارعة تعصف بالمنطقة ولسنا بمعزل عن إسقاطاتها وانعكاساتها وستظل دولة الكويت حريصة على استمرار نهجها الثابت في سياستها الخارجية ملتزمة بما جبلت عليه من التزام بمبادئها تعمل بكل جهد لتعزيز مسيرة مجلس التعاون الخليجي وخدمة قضايا أمتنا العربية والإسلامية وتواصل مساعيها الدؤوبة في نصرة قضايا الحق والعدل والسلام أينما كانت في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول وتكريس الشرعية الدولية ولعل كل ذلك يفرض علينا حسن ترتيب أوضاعنا والتزام الحكمة وبعد النظر والموضوعية وجدية العمل في معالجة أمورنا وقضايانا وأن يكون هذا المنبر نموذجا في صيانة ثوابتنا الراسخة وتكريس الوحدة الوطنية ونبذ الطائفية والقبلية والفئوية وإنكار المصالح الضيقة وتجسيد الممارسة الديمقراطية السليمة وأن تكون مصلحة الكويت هي رائدنا دائما وتسبق أي اعتبار. ان ما نحتاجه خطة عمل مشتركة في بعديها الحالي والمستقبلي تحاكي الواقع وتتوازن فيها الطموحات مع الإمكانات تحقق التنمية والرفاه المستدام في هذا الوطن الكريم الذي لم يبخل علينا بالعطاء فاستحق منا الولاء والوفاء ولعل ما يدفعنا إلى المزيد من التفاني ومضاعفة الجهود هو ما نشهده من اهتمام ومتابعة والدنا وقائد مسيرتنا وسهره وحرصه على رسم معالم طريق نهضتنا لتكون كويتنا الغالية في مكانتها المستحقة.

ان الكويت هي أولا وهي أخيرا وهي الدرة المكنونة في وجدان كل منا وهي الأمانة التي سوف نسأل عنها أمام رب العالمين أولا ثم أمام حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه وأمام مجلسكم الموقر وأمام أبناء هذه الأرض الطيبة ولن يرحمنا التاريخ إن تخاذلنا أو تهاونا في مواجهة التحديات وخوض الصعاب لتحقيق الازدهار واستمرار الرخاء وإن قدرنا وخيارنا هو العمل المتواصل لتجسيد الأمانة وبلوغ المراد من الغايات من اجل حاضر زاهر وغد واعد بإذن الله نغرس بذور الأمل ونزرع روح التفاؤل ونعقد العزم على وفاء الدين لكويتنا الغالية وأهلها الأوفياء نحفظ أمانتها ونصون أمنها وسيادتها ونعلي بناءها. نسال الله دائما العون والسداد وأن يحفظ وطننا الغالي من كل سوء وشر وأن يديمه عزيزا شامخا مرفوع الراية عالي الهامة في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■ الحريجي: كل الشكر والتقدير لجميع الأعضاء .. وجميعنا يعمل في خندق واحد

في هذه الأثناء، افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة الأولى لمجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ14 لسنة 2013 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية الى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية.

وانتخب مجلس الامة ممثليه في عضوية البرلمان العربي حيث فاز كل من النواب محمد الجبري والدكتور خليل عبدالله وفيصل الكندري ومبارك الخرينج.

وعقب ذلك رفع رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم الجلسة.

وجرت الانتخابات على منصبي أمانة السر ومراقب مجلس الأمة، حيث فاز النائب سعود الحريجي بمنصب مراقب مجلس الأمة اثر حصوله على 37 صوتا مقابل 25 صوتا حصل عليها منافسه النائب صالح عاشور.

وأعرب النائب الحريجي في كلمة له عقب اعلان فوزه عن الشكر والتقدير لجميع أعضاء مجلس الأمة على الثقة التي أولوه اياها. وتمنى لمنافسه النائب عاشور التوفيق مؤكدا ان «الجميع يعملون في خندق واحد».

من جانبه فاز النائب يعقوب عبدالمحسن الصانع بمنصب امين سر مجلس الامة اثر حصوله على 36 صوتا مقابل 25 صوتا حصل عليها منافسه النائب عادل الخرافي. واعرب النائب الصانع في كلمة له خلال الجلسة عقب اعلان فوزه عن خالص شكره وامتنانه لكل من أعاد الثقة به في هذا المنصب سواء من أعطاه صوته أو من أعفاه من تحمل هذه المسؤولية.

وتمنى لمنافسه النائب الخرافي «حظا أوفر في المرات القادمة» مؤكدا له أن «مكتب مجلس الأمة سيكون له خير معين وسوف ترون منه كل الدعم في مجال التنمية».

وعبر عن خالص شكره لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ولسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء على حرصهما على تعاون السلطتين لكل ما فيه خير ومصلحة البلاد.

من ناحية أخرى، وافق مجلس الأمة في جلسته أمس، على احالة مرسوم بقانون رقم 134 لسنة 2013 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية الى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية.

اللجنة المالية والاقتصادية

فيصل الشايع
محمد الجبري
راكان النصف
فيصل الكندري
صفاء الهاشم
حمود الحمدان
خلف دميثير العنزي

لجنة الداخلية والدفاع

محمد طنا
عسكر العنزي
عبد الله العدواني
عبدالله الطريجي
سلطان الشمري

لجنة العرائض والشكاوى

سعدون حماد
خليل عبد الله
روضان الروضان
فيصل الدويسان
احمد مطيع

لجنة الخطاب الأميري

معصومة المبارك
عبد الكريم الكندري
راكان النصف
اسامة الطاحوس
يوسف الزلزلة

لجنة الميزانيات

عدنان عبد الصمد
محمد الجبري
يوسف الزلزلة
محمد الحويلة
رياض العدساني
عادل الجارالله
علي العمير

لجنة المرافق العامة

علي العمير
محمد مروي الهدية
ماضي الهاجري
محمد الحويلة
محمد طنا
عادل الجارالله
اسامة الطاحوس